مدنية
لا عسكرية

rachad.org

جويلية 2020

الافتتاحية

رغم أن الجزائر تحتفل بعيدها الثامن والخمسين للاستقلال، إلا أن شعبها لا يزال يتوق إلى استقلال حقيقي وكامل. وتُعتبر هذه الذكرى، من جهة، فرصةً للإشادة بتضحيات أجدادنا من المجاهدين والشهداء الذين سقوا هذه الأرض بدمائهم وقدّموا النفس والنفيس ليحرروها من الاستعمار الغاشم، ومن جهة أخرى، محفّزًا للشعب الجزائري لحمل مشعل أبطال الثورة الذين حرّروا الأرض، ومواصلة المسيرة من أجل تحرير الشعب من الديكتاتورية التي سلبت حريته وكرامته وعاثت في البلاد فسادًا.

بهذه المناسبة المصادفة للخامس من جويلية الجاري، يتناول العدد الثاني من «مدنية» معضلة الشرعية في الجزائر التي تولّدت قُبيل الاستقلال وترسّخت في أزمة صائفة 1962 وما تلاها من انقلابات ومصادرة للإرادة الشعبية. فبدلًا من تناوب الأجيال على الحكم من خلال الانتخابات، تكرّس منطق سلطة العصابات، وهو موضوع إحدى رسائل سجن الدكتور مراد دهينة التي كان قد كتبها من سجن لاسنتي باريس في جانفي 2012، بناء على طلب من النظام الجزائري، والتي نعيد نشرها تزامنًا مع ذكرى إطلاق سراحه بالبراءة يوم 4 جويلية 2012.

وفي خضمّ موجة الحملات الإعلامية المغرضة المستهدفة لحركة رشاد، خاصة منذ مساندتها لدعوات استئناف مسيرات الحراك، تؤكد الحركة على موقفها الثابت في مساندة كل صوت ينادي بالحرية. وتجدّد الحركة عزمها على المثابرة على التغيير الجذري لطبيعة النظام العسكراتي بوسائل المقاومة اللاعنفية التي يتبناها الحراك الشعبي.

وفي العدد سيَر موجزة لنضالات بعض أعضاء حركة رشاد والقمع وأحكام السجن التي يتعرّضون لها. بالإضافة إلى مساهمات من فروع الحركة في مختلف ربوع الوطن.

حصاد حملة رشاد لدعم الفرق الطبية والعائلات المتضررة

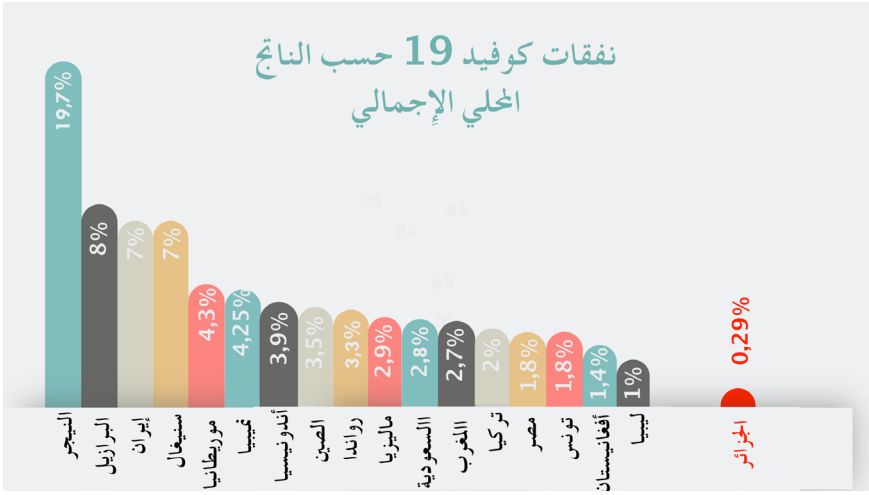

أمام الظروف الصحية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها البلاد منذ شهر مارس الفارط، دعت حركة رشاد الجالية الجزائرية لحملة جمع تبرعات من أجل تقديم مساعدات للفرق الطبية والعائلات المتضررة من جائحة كورونا، من خلال جمعيات الخدمات الاجتماعية ومبادرات لجان الأحياء التطوعية. ولا يسع حركة رشاد الا ان تتقدم بجزيل الشكر إلى المتبرعين الذين لبوا نداء التضامن الإنساني على ما قدموه من تبرعات ساهمت في إعانة العائلات المتضررة وتوفير أدوات الوقاية الصحية للأطباء والممرضين بعدة مستشفيات على مستوى الوطن. وقد لاقت هذه الحملة تجاوباً واسعاً، حيث تم تقديم 400 منحة مادية للعائلات المتضررة من الحجر، وتوزيع 650 حزمة من معدات الوقاية الطبية على عدة مستشفيات في 12 ولاية عبر كامل جهات الوطن.

لقد أتت هذه المبادرة أمام عجز النظام عن إدارة تداعيات جائحة كورونا، وتخبطه في تبني إجراءات متناقضة وغير مبنية على المشورة العلمية. أدت تلك الممارسات والإجراءات المستندة الى المنطق الأمني إلى تضرر قطاعات واسعة من المجتمع نتيجة الحجر الصحي العشوائي، وخاصة أصحاب المهن الحرة وعمال القطاع الخاص الذين وجدوا أنفسهم عاجزين على توفير قوت عائلاتهم، في ظل اقتصار الدعم على منحة المليون سنتيم التي إدعى النظام توزيعها. فبحسب "إحصائيات" او "دراسة" حديثة لصندوق النقد الدولي فان حكومة تبون لم تخصص إلا 0.29 بالمئة من اجمالي الناتج القومي الخام، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بدول مداخيلها أقل من الجزائر، كما يبينه الرسم البياني أعلاه.

جمال جدار يلتحق بكوكبة معتقلي رشاد

يتواصل مسلسل الاعتقالات والمضايقات التي طالت الكثير من مناضلي حركة رشاد، فبعد اعتقال مصطفى قيرة منتصف جوان، تعرض المناضل جمال جدار أيضا إلى الاعتقال بتاريخ 18 جوان الفارط، ثم تمت محاكمته يوم 22 جوان أين وجهت له تهم إهانة موظف عمومي ونشر منشورات فايسبوكية تدعوا للكراهية. حُكم عليه بسنة حبساً غير نافذة، قام باستئناف الحكم في انتظار تحديد موعد المحاكمة بالمجلس الأعلى.

التناوب في الجزائر: تناوب بين الأجيال والعصابات وليس عبر الاقتراع العام

في جو مفحم بمؤشرات توحي بعهد يشرف على نهايته، استخدم السيد عبد العزيز بوتفليقة كل طاقته أثناء خطابه في سطيف، يوم 8 ماي 2012، لحثّ الجزائريين على التصويت بكثافة في انتخابات ماي 2012، وكان قد شبّه، في خطاب سابق، هذه الانتخابات بثورة نوفمبر 1954، غير أنه في خطاب سطيف، أضاف جديدًا، حيث صرّح مخاطبًا مستمعيه يقول:

"أتوجّه إلى الشباب الذين سيحملون المشعل لمواصلة المشوار، لأنّ الجيل الذي انتمي إليه قد أدّى ما عليه واستنفد وقته (...) لم نعد نقوى على مواصلة المهام، والبلد اليوم أمانة بين أيديكم حافظوا عليه."

من الناحية الإنسانية، ومهما كانت خلافاتنا السياسية، لا نملك سوى التعبير عن تعاطفنا مع الرجل الذي نال منه المرض والتقدّم في العمر، والذي يستعدّ لمغادرة الساحة، ومن ثمّ كان من المهم بالنسبة إليّ أن أعبّر عن هذا الشعور الذي يختلج صدري، لأنني اعتقد أنه بقدر ما هو مهم بالنسبة لكل معارض سياسي يشعر بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقه أن يتصدّى سياسيًا وبلا هوادة لكافة أشكال انحراف السلطة، بقدر ما هو أساسي أن لا يمسّ بأيّ حال من الأحوال كرامة مواطنيه، ولهذا أعتبر أن واجب التحلي بالسلوك المثالي من صميم الاهتمام اليومي لكلّ من يدّعي العمل من أجل تغيير يهدف إلى إنقاذ البلد.

أعود الآن إلى تصريح السيد عبد العزيز بوتفليقة. فبالنظر إلى الواقع الجزائري، ينبغي قراءة هذا التصريح في المقام الأول في سياق تصوّر النظام الحاكم منذ 1962 لمفهوم السلطة كأداة للحكم. بالنسبة للنظام القائم، وانطلاقًا من منظوره الأبوي المتسلّط لمفهوم السلطة، فالتناوب هو مسألة انتقال لهذه السلطة عبر الأجيال ليس إلا، لا يكون التناوب من منظوره نتيجة للانتخابات، ومن ثمّ فإن الجيل الذي ينتمي إليه بوتفليقة، المشكّل أساسًا بما أصبح يعرف بـ"مجموعة وجدة"، التي لم تتردد لحظة في القضاء، أحيانا من خلال التصفية الجسدية، على العديد من الوطنيين المناضلين الذين انخرطوا في النضال منذ الساعات الأولى، ممّن لم تتمكن هذه المجموعة من ترويضهم وإخضاعهم لرغباتها (من أمثال عبان وشعباني وعباس وبن خدة، الخ).

ليس هنا المجال لنذكّر بتفاصيل هذه المراحل المؤلمة من التاريخ الجزائري، لكن مع ذلك، من المهمّ في هذا الصدد أن نلاحظ أنّ هذا الجانب من المعضلة لا زال يرعب الجماعة الحاكمة ويقض مضجعها، وإلا كيف يمكننا أن نفسر إدراج ضمن مواد دستور 2008، الذي ألغى البند المتعلق بحصر عدد ولايات الرئيس ممّا سمح للسيد عبد العزيز بوتفليقة بالبقاء في السلطة، مادّة تعهد مهمة كتابة التاريخ إلى السلطات الرسمية في الدولة؟ وهي مناورة لن تسفر في واقع الأمر إلا في زياد الشكوك والريبة بهذا الخصوص، لأنّ التاريخ لا يمكن كتابته إلا من قِبل مؤرخين مستقلّين عن كل سلطة سياسية ومشهود لهم بالسمعة الطيبة والنزاهة والكفاءة.

أما وقد أوضحت هذا الجانب، فلا بد أن أؤكد أنّ هدفي لا يرمي البتة إلى توجيه أصابع الاتهام بشكل تلقائي إلى "جماعة وجدة"، التي استولت على مفاصل الحكم وفرضت نفسها على الشعب الجزائري بالقوة في عام 1962، في ضوء الظروف الخاصة والصعبة التي ميّزت تلك الفترة الحساسة من تاريخ البلد، لكن ما لا يمكن قبوله، هو أنّ نفس الأشخاص، والأخطر من ذلك، الأساليب ذاتها، ما زالت حتى الآن هي السائدة بعد 50 عاما من الاستقلال! فالجيل الذي يقول أنه على وشك التنحي، قد بذل قصارى جهده ليظل الشعب تحت سيطرته ووصايته، وقام هذا الجيل بالعمل، في المقام الأول، على الحيلولة دون بروز طبقة سياسية، بجميع أطيافها ومشاربها، تتميّز بالنزاهة والكفاءة وتطمح إلى الوصول إلى السلطة، فقط عن طريق الاقتراع العام، وليس بأيّ طريق آخر. هل محكوم علينا أن نتحمل "جيلا" آخرًا، يتّخذ من الجيل الذي يستعدّ للرحيل مثله الأعلى، مستخدمًا هو الآخر، أسلوب الدهاء والقوة، لإعادة نسخة مستحدثة من صائفة 1962؟ ينبغي على كل عاقل واع ونزيه أن يرفض المشاركة والتواطؤ، من قريب أو بعيد، في مثل هذه العملية، لأنّ هذا النوع من المناورات هو تحديدًا من سيدفع عاجلا أو آجلا الجزائريين إلى ثورة جديدة قد يتعذّر هذه المرة التحكّم فيها والسيطرة عليها. وبالتأكيد، ليست تحذيرات الانتهازيين من أشباه الوطنيين المزيّفين، الذين يلوّحون بـ"خطر الثورات العربية"، التي يعتبرونها مجرّد مؤامرة إسرائيلية أو أمريكية أو قطرية، ليست هذه التحذيرات هي التي ستوقف الشباب الغاضب وتهدّئ من روعه، بعد أن سئم من الشعور بالتجاهل وخيانة أحلامه.

إنّ مثل هذا النوع من الخطاب عن "التدخل الأجنبي" من طرف أولئك الذين يستفيدون من هذا الوضع، ليس أمرًا جديدًا. وأنا شخصيًا أعلم ومن مصادر موثوقة، أنّ إحدى الحجج التي استخدمها جهاز المخابرات الجزائري خلال المساومة السرية التي أجراها لتمرير وبيع "الوئام المدني" و"المصالحة الوطنية"، تمثّلت في تسويق أزمة التسعينيات باعتبارها "فتنة" دُبّرت من قِبل إسرائيل... وبالطبع دون أيّ علاقة حقيقية بانقلاب عام 1992 وفق روايته الرسمية! فيما يخصّني، ما زلت مقتنعًا أن الشعوب العربية، على الرغم من الأوضاع الصعبة التي تجتازها كما هو الشأن في ليبيا أو سوريا، ستهتدي في نهاية المطاف إلى الطريق الصحيح الذي يخلّصها ويحرّرها من الدكتاتورية ومن التدخّل الأجنبي على حد سواء. يجب أن نطوي إلى الأبد ودون رجعة عهود الانحطاط التي تجعل مصير الأمم رهينة بين أيدي زعامات سرعان ما يتحوّلون إلى طغاة مستبدين.

لنعد مرة أخرى إلى موضوع انتخابات 10 ماي 2012، فبما أنها لا يمكن أن تشكّل عاملًا حقيقيًا من عوامل التغيير أو سبيلًا لتحقيق تقدّم ملموس نحو إرساء دعائم ديمقراطية فعلية، فستكون إذن هذه الانتخابات في أحسن الأحوال بمثابة لا حدث. بالإضافة إلى الأرقام المسجلة (نسبة المشاركة، هوية الفائزين والمنهزمين، الخ.) فقد ساهمت هذه الانتخابات بشكل أساسي في تعرية الحالة المزرية للحياة السياسية في الجزائر، كما أنها أكدت، من خلال الإطار الذي تمّ استخدامه لتنظيمها (القوانين الأخيرة الخاصة بالأحزاب السياسية والجمعيات ووسائل الإعلام، ودور الإدارة، الخ) أنها غير مؤهّلة لتكون الوسيلة المناسبة لإحداث التغيير الديمقراطي، والشاهد على ذلك أنّ جبهة التحرير الوطني على سبيل المثال، من خلال حصولها على نسبة 6.1٪ من أصوات الناخبين، المقدّر عددهم بـ 21.6 مليون، فازت تقريبًا بالأغلبية المطلقة من المقاعد، وذلك رغم مقاطعة أكثر من 12 مليون جزائري وجزائرية الانتخابات وقرابة 2 مليون صوّتوا تصويتًا "

أبيض".

ونذكّر أننا نتحدّث عن الأرقام الرسمية المعلن عنها، ومن ثمّ فمن الضروري أن نسأل أنفسنا أيضا ما الذي يريده 14 مليون من الجزائريين والجزائريات، إلا إذا اعتبرنا أنه يتوجّب عليهم القناعة والاكتفاء بما وزّعته هيلاري كلينتون من "الرضا" عن تلك النتائج، إلى جانب تقييم المراقبين من الاتحاد الأوروبي الذين لم يصل عددهم 200 مراقب، كان يفترض أن يراقبوا ما يناهز 50 ألف مركز اقتراع!

لا ينبغي لأحد أن يرتاح أو يستبشر لمثل هذه الحالة أو الاكتفاء بتوجيه اللوم أو انتقاد هذا الطرف أو ذاك، لأنه من الأمانة أيضًا الاعتراف بأنّ المعارضة، بجميع أطيافها، تصرّفت بشيء من السذاجة وعدم التمييز أو قلّة الصرامة، بل أحيانًا، بالرضا المبالغ عن الذات واحتقار الآخر. وفي كثير من الأحيان، قامت بنفس التصرفات التي ما فتئت تنتقد الحكومة بشأنها. إنّ اللحظة الراهنة خطيرة وحسّاسة، وتفرض علينا جميعًا تعبئة جهودنا لتفادي المحظور ونقطة اللاعودة، نقطة اليأس التي يفقد فيها الناس الثقة في كل شيء وفي كل شخص دون تمييز.

يجب علينا أن نؤكّد من جديد أنّ ما يهدّدنا اليوم ليس هو "الخطر الخارجي" بقدر ما هو غياب دولة القانون وتعسّف سلطة غير قادرة على بلورة رؤية متماسكة لاستشراف مستقبل البلد. لا مراء أن شعبًا حرًا ينعم بالكرامة باستطاعته مواجهة أيّ تهديد أجنبي مهما كان، في حين أنّ شعبا تمتهن كرامته على أرضه، يعيش في كنف ذل مستديم، هو شعب قابل للانزلاق نحو عيش الجبن والاستسلام. إلى جانب كل ما سلف ذكره، يتعيّن علينا جميعًا، نحن من نعرب عن رفضنا الرضوخ للسلطة القائمة، أن نتحلّى بالواقعية ووضوح الرؤية التي تمكّننا من اقتراح حلول قابلة للتطبيق، وأن نشرح للشعب الجزائري كيفية تحقيق ذلك، وأن نسعى إلى التشاور فيما بيننا من أجل تحقيق توافق، واستبعاد كافة ضروب الإقصاء.

لم يعد كافيًا ولا مجديًا انتقاد النظام وتعداد مساوئه وفشله، لإراحة الضمير والشعور بالرضا عن النفس، ولا التخندق خلف شعارات مستفدة أو التمترس وراء انقسامات مزيّفة تحول دون إمكانية العمل المشترك وتجعل من تجمع القوى أمرا مستحيلا. دعونا نتعهّد معًا، من خلال جميع أعمالنا وتحركاتنا، لتجسّد القيم التي نؤمن بها ونرفعها، من قبيل الاستقامة والعمل الجاد، والمحبّة والاحترام لبلادنا ومواطنينا، لأننا ندرك تمام الإدراك أنّ التغيير الجذري البعيد عن العنف، أمر ضروري لإنقاذ بلدنا. بالإضافة إلى التوجّهات الجديدة التي ينبغي أن تقوم على المنطق السليم، والحكم الرشيد، يتعلّق الأمر أيضًا وبشكل أساسي بإعادة بناء الثقافة السياسية في بلادنا وإضفاء البعد الأخلاقي على هذه الممارسة، ومن نافلة القول أنّ هذه العملية ستستغرق وقتا طويلا، لكنها ضرورية بل وحيوية، حيث أنّ هذا الجانب من المسألة يخصّ ممارسي السياسة (بمفهومها السلبي، أي ما اصطلح عليه بالبوليتيك) سواء كانوا في السلطة أو المعارضة، ممّن يتّخذون السياسة مجرّد مطيّة للحصول على امتيازات، أو بالنسبة للمواطن البسيط الذي يرى أنه من الضروري اللجوء إلى معارفه "المعريفة" للظفر بمعاملة مميّزة سواء للحصول على خدمات في المستشفى، أو على جواز سفر أو رخصة بناء أو تجنّب الوقوف في الطوابير لتجنّب المرور عبر نقطة تفتيش الجمارك، وما إلى ذلك، مما يشير إلى سلوك ينمّ عن عدم احترام الغير.

ولذلك ينبغي البدء في المقام الأول وعلى نحو مستعجل، انطلاقا من رأس هرم الدولة التي يتوجّب عليها تجسيد سيادة القانون والمؤسسات وإبداء صرامة تامة في وجه كل أشكال الانحراف مع عدم التسامح إزاءها، حتى أن يتّخذ ذلك مثالا سيّئًا من قِبل المواطن. بالفعل، كم مرّة سمعنا أشخاصًا يبرّرون لجوئهم إلى الرشوة والتغيّب عن العمل والسرقة، بحجّة أنّ ما يقومون به شيء تافه بالمقارنة مع ما تقترفه "الحيتان الكبيرة".

لا شك أننا مقدِمون على أوراش كبيرة، لاسيما ما يتعلق منها بطبيعة الدولة التي نريد، وهي أوراش متنوعة، بحيث تشمل قطاعات شتى، منها إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وكذا مفهومنا لمسألة الدفاع الوطني، ومكانة الإسلام في المجتمع والدولة، وكيفية ضمان استقلال القضاء وحرية وسائل الإعلام، والحريات الفردية والجماعية، وبناء المغرب الكبير، وموضوع اللامركزية، والتعليم والبحث العلمي. كما أنّ هناك مجالات أخرى، أكثر تقنية مثل الصحة والإسكان والاقتصاد، سوف تُعالج بشكل صحيح من قِبل حكومة مختصة وشرعية، فعلى سبيل المثال، ليس هناك ما يمنع بلادنا من تحقيق نمو اقتصادي ثنائي الرقم، أو تحقيق زيادة ملموسة في الحصة التي تسهم بها القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي لبلدنا.

ليس أمامنا أيّ بديل آخر سوى العمل بهذه الروح وضمن هذه الرؤية، أما انتظار الرجل المعجزة أو الاستسلام لتناوب العصابات والأجيال، فلن يفضي ذلك بنا سوى إلى الفوضى والخراب. ألم يسبق لابن خلدون، قبل قرون، أن حذّر من الأنظمة القائمة على " العصبية "؟

مراد دهينة

سجن لاسنتي، باريس 20 ماي 2012

مشكلة الشرعيـة في النظام السياسي الجزائري

إن أي نظام سياسي في العالم كيْ يكتسب شرعيته، لابد أن يمثّل خيارات الشعب وأن يخضع، خضوعا تاما وبصورة مطلقة، لسيادة الشعب وإرادته في تقرير مصيره واختيار حُكّامه والقائمين على شؤونه. والشرعية بهذا المعنى تُلْزِم أن يكون الشعب هو صاحب القرار في قبول دستور يناسب تطلّعاته. وبالتالي له الحق التام في اختيار سياسيّيه وواضعي تشريعاته لا أن يُفرض فرضا ببرلمان فاقد للشرعية واستمرارا للبوتفليقية التي أسقطها الشعب بثورته السلمية ابتداء من 22 فيفري 2019. فالنظام القائم في الجزائر منذ الاستقلال، لا يتمتع بأدنى قدر من الشرعية الشعبية ولا الشرعية القانونية، فقد تكوَّن من خلال انقلاب قام به جيش الحدود (مجموعة وجدة) على المؤسسات الشرعية للثورة الجزائرية، واستولى على مقدَّرات البلاد، وألغى الإرادة الشعبية في اختيار نظامها السياسي.

في صائفة 1962 زحف جيش الحدود، الذي كان متمركزا في المغرب وتونس، على الجزائر العاصمة وانْتزع السلطة عنوة من مؤسسات الدولة، وعلى رأس الحكومة المؤقتة آنذاك الراحل بن يوسف بن خدَّة، لتبدأ أولى فصول السطو على الشرعية. وقد استعان قائد جيش الحدود الراحل العقيد هواري بومدين ببعض الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي (وبعضهم من المندسّين) ضد الثُّوَّار الحقيقيين، ليقوم بتصفية الكثير مِمَّن رفضوا تَولِّي مَن كان يقاتل مع فرنسا مناصبَ حسّاسة في الدولة. ومن أهمّ هؤلاء العقيد محمد شعباني، الذي أُعدم في أوت 1964 بتهمة محاولة فصل الصحراء الملفَّقة.

كما تمَّ تعيين العقيد الشاذلي بن جديد رئيسا للدولة في بدايات يناير 1979 من طرف مجموعة من الجنرالات الموالين لفرنسا، بانتخابات صورية دامت لثلاث فترات رئاسية متتالية، حيث لم يكن للشعب علما بهذا الاختيار ولا حتى شيئا عن خلفياته. نفس الشيء حدث بالنسبة لحكام البلاد الذين جاءوا من بعد الراحل الشاذلي بن جديد، (محمد بوضياف، علي كافي، اليامين زروال وحتى عبد العزيز بوتفليقة)، فقد عُيِّن كلّ هؤلاء خارج الشرعية الشعبية. والجميع سواء في الجزائر أو خارجها يعلم علم اليقين أن عبد المجيد تبون قد تم فرضه من طرف العسكر وعلى رأسهم الراحل الفريق قايد صالح بانتخابات مزورة في 12 ديسمبر 2019 لتهدر بذلك فرصة تاريخية للشعب الجزائري في اختيار رئيسه بكل نزاهة.

منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، لم تُسترجَع هذه السيادة الشعبية المغتصبة، وكل من نُصِّب من رؤساء وحكومات يعتبر غير شرعي. فلقد استأثرت أقلية من العسكريّين والسياسيّين الموالين لهم، المرتبطين ارتباطا وثيقا بالخارج (الاتحاد السوفياتي آنذاك، فرنسا أو أمريكا)، بحكم البلاد والعباد. ومارسوا جميع أنواع القهر والاستبداد للهيمنة والسيطرة على مقدَّرات الأمة وقادوا جميعهم البلد إلى التخلف والتبعية المطلقة. وبالرغم من كل المحاولات العديدة التي مارستها الأنظمة المتعاقبة على سدة الحكم في الجزائر لإضفاء الشرعية على نظام حُكمها، عن طريق الانتخابات المزيَّفة، إلا أن هذا النظام يبقى نظاما انقلابيا يمارس سُلْطته، خارج الشرعية الشعبيّة السيَّادية، من خلال مافيا سياسية ومالية فاسدة.

لعَل من أهم أسباب عدم توفر الشرعية في النظام السياسي الجزائري: استيلاء قادة الجيش على السلطة المدنية غداة الاستقلال، وتهميش المدنيّين الفاعلين أثناء الثورة التحريرية، وهيمنة الجناح العسكري على توجيه جبهة وجيش التحرير الوطني.

افضى ذلك الى ممارسات بوليسية وقمعية ضد حرية التعبير وضد المعارضة السياسية منذ الاستقلال. يتجلى ذلك في الاغتيالات السياسية الشهيرة، التي طالت حتى الراحل محمد بوضياف الذي استقدمه الجيش نفسه عقب انقلا يناير 1992.

وإذا استمر الحال على هذا المنوال، فسنشهد الآثار الوخيمة لغياب الشرعية السّيادية للشعب من تفسخ النسيج المجتمعي وهشاشة السلم الاجتماعي نتيجة البطش وكتم أنفاس حرية التعبير. وكذا تفاقم التبعية للقوى الكبرى خاصة فرنسا وأمريكا بتواطؤ مع دويلة الامارات. ان استمرار الاستبداد من شأنه تزايد عدد المواطنين الخيريين والنزهاء المهمشين في تسيير مؤسسات الدولة في مختلف القطاعات، ومزيد من القرارات المجحفة التي لا تصب في صالح قطاع عريض من الشعب نتيجة تخاذل أغلبية نواب البرلمان غير الشرعي.

ولوضع حد لهذه الهيمنة في ظل غياب الشرعية الشعبية، لابد من: العمل على التغيير الجذري لمنظومة الحكم الذي يطالب به الشعب الجزائري من خلال ثورته المباركة ابتداء من 22 فيفري 2019، استعادة السّيادة الشعبية. لأنه بدونها لا معنى لأي تغيير يحدث في الأسماء ومنظومة الحكم لازالت قائمة. كما يتوجب ارساء قواعد الديمقراطية الحقيقية، عن طريق الانتخابات النزيهة المعبّرة فعلا عن إرادة الشعب، والبعيدة عن أشكال التزوير والفساد المختلفة. وبشكل واضح تطبيق المادتين
7 و 8 من الدستور بشكل فعلي.

فرع رشاد، الأغواط

PayPal

إدعم حركة رشاد

paypal.me/MouvementRachad

رشاد RACHAD

رسالة لمن احترفوا إعطاء الدروس لحركة رشاد عقب الجمعة السبعون

كل عمل واجتهاد إنساني معرض للنقد والتقويم، هذا أساس الدولة المدنية التي تناضل من أجلها حركة رشاد ومناضليها. رشاد بقيادتها وقاعدتها النضالية لم تخذل الشعب الجزائري لا في 22 فبراير ولا في طوال الحراك الشعبي المبارك الذي يلي يوم 22 فبراير. هي لم تخذل الشعب الجزائري قبل 22 فبراير لأن التاريخ السياسي والنضالي للجزائر لم يبدأ يوم 22 فبراير ولن ينتهي يوم 19 جوان 2020.

حركة رشاد لم تشكك في النداءات التي دعت للتظاهر يوم 22 فبراير 2019، ولم تعتبرها مؤامرة مخابراتية، عكس الكثير من الوجوه السياسية والفايسبوكية التي تموقعت مع المسيرات بعد صلاة العصر من يوم 22 فبراير 2019. عندما فهموا عكس ضنهم أن الشعب الجزائري لم ولن يموت. الحمد لله أن المنشورات الفايسبوكية والتصريحات الإعلامية والفيديوهات المباشرة كلها محفوظة. لأن لرشاد نساء ورجال يعملون على جمع الأرشيف السياسي الجزائري، كي لا يُزايد علينا أحد في السياسة أو المواقف.

يخرج الكثير من نشطاء 22 فبراير، ومن كانوا يضنون أن هذا الشعب قد مات ولا يفقه في السياسة شيء، ممن اختفوا منذ سنوات من المشهد السياسي والنضالي، واضعين أنفسهم في هيئة "الحكيم" السياسي، الذي يعطي دروسا لحركة لم يمل أعضائها ومؤسسيها من النضال من أجل الحرية منذ أكثر من ثلاثين سنة. يعطون الدروس وحكمتهم السياسية لحركة معظم مناضليها في الجزائر مشردين بين السجون والرقابة القضائية والمتابعات الأمنية والهروب من البيوت. أما من هم خارج الوطن والمنفى فلم يحضروا جنازات معظم أوليائهم ولا عائلاتهم لأكثر من عقدين أو ثلاث.

نحن لا ولن نمن على الناس نضالنا ولا مواقفنا، ونعرف جيدا أن هذا الطريق معبد بالمخاطر والتضحيات ونحن أهلٌ لها. لكن من يريد استصغار الحركة نقول لهم أن سيرتكم السياسية عندنا، لا تظنوا أننا لا نعرفكم أو لا نحسن الرد. مهمة حركة رشاد بناء وعي سياسي منذ سنوات ونحسب أننا كنا موفقين في المساهمة بشكل واضح في ذلك. رشاد تبني تنظيم سياسي وطني بقناعات مرسخة والحمد لله سجون الجزائر ومراكز الشرطة والدرك شاهدة على ذلك. رشاد لم ولن تُتاجر بالقضية الجزائرية عكس بعض التنظيمات السياسية، ولكم في الجيل الجديد من سماسرة السياسة عبرة. حركة رشاد ومناضليها في صف واحد مع الشعب الجزائري ومطالبه المشروعة. رشاد لم تنشأ في 22 فبراير 2020. الوقت الثوري زمن طويل، والمعركة السياسية تتطلب الصبر والثبات في المواقف، كما يقول المفكر بن نبي الحركات التغيرية تحتاج لقوة في الأساس وتوافق في السير ووحدة في الهدف. ولعل تاريخ حركة رشاد لدليل على ذلك.

فرع رشاد، الجزائر العاصمة

يمكنكم مطالعة اعداد مدنية على موقع Yumpu

https://www.yumpu.com/ar/document/view/2020-/63494094

مصطفى قيرة رهن الحبس الاحتياطي

مناضل سياسي من مواليد سنة 1964 بولاية برج بوعريريج، عُرف بنشاطه السياسي والميداني منذ شبابه، وهو من مؤسسي اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين التي بدأت نشاطها سنة 2010. ثم انخرط بحركة رشاد وهو عضو أمانة بها. تعرض إلى الكثير من المضايقات الأمنية على نشاطه التجاري بسبب نضاله السياسي إلى أن فقد عمله. مصطفى معروف بمواقفه الشجاعة والنبيلة ونبذه لكل أشكال الظلم ومساندة الحق ونصرة المظلومين مهما كانت توجهاتهم السياسية والفكرية ما جعله محبوبا عند كل من يعرفه. مصطفى قيرة متزوج وأب لأربعة أبناء، أعتقل بتاريخ 03 سبتمبر 2019 وحكم عليه بالسجن النافذ لمدة ثمانية أشهر وغرامة مالية مقدرة بـ 100 ألف دينار جزائري.

غادر مصطفى السجن بتاريخ 25 أفريل 2020 بعد انتهاء مدة محكوميته، ليعاد اختطافه من أمام منزله بتاريخ 14 جوان الفارط، من طرف مجموعة من رجال الأمن بالزي المدني. مثل مصطفى أمام قاضي التحقيق بعد ستة أيام من توقيفه، ووجهت له جملة من التهم الواهية والملفقة تمثلت في: التقليل من شأن الأحكام القضائية، الاشادة بالأنشطة التي تدعو إلى الكراهية والتفرقة، جنحة إدارة حساب إلكتروني يروج للأخبار الكاذبة، جناية المساهمة في مشروع لإضعاف الروح المعنوية للجيش وقت السلم، والتحريض على التجمهر. مصطفى قيرة لايزال الى اليوم رهن الحبس الاحتياطي.

نظام العصابة المستجد 12/12

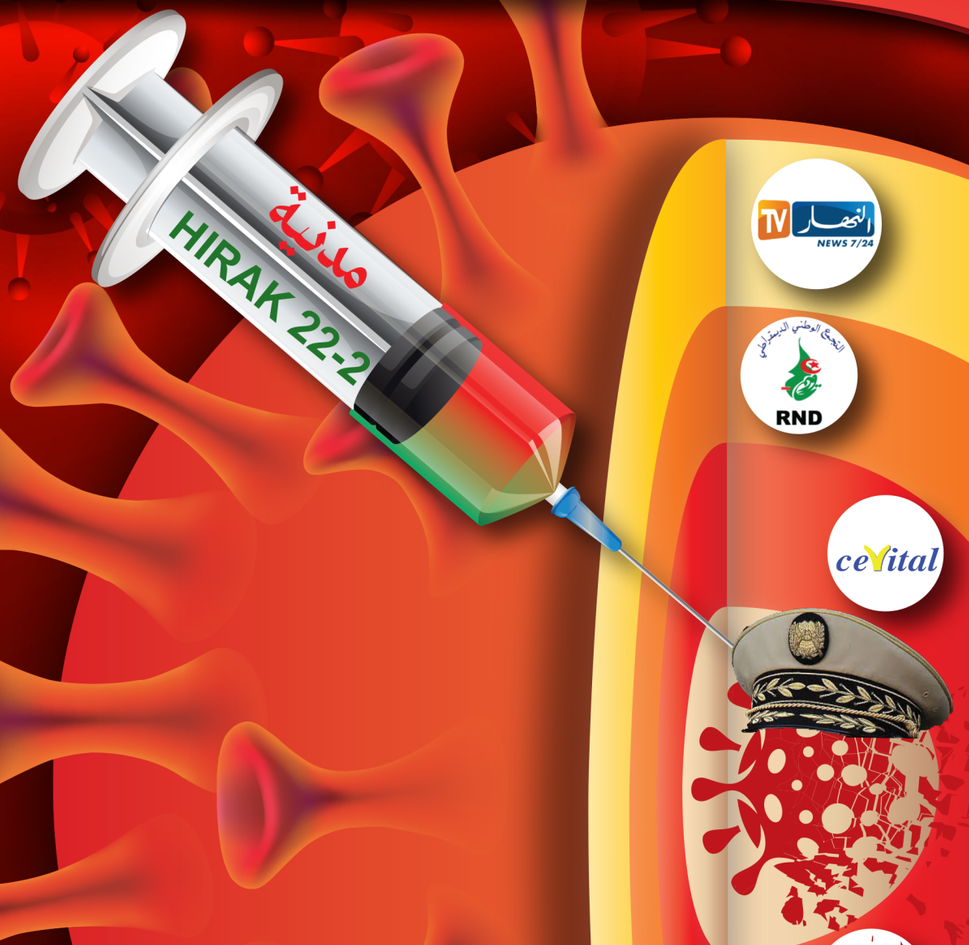

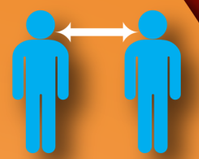

Novel Mafia Regime Disease (NOMRED-12/12)

© MOVI-Design

اليقظة من عبودية الحكومة والسياسيين

غالبية شعوب الدول الخاضعة للحكم الديكتاتوري يعتقدون أن الحُكام والسياسيون طبقة راقية "فوقهم" ولا يستطيعون الوصول إليهم أو مجابهتهم. فإلى جانب معناها الأكاديمي تبدو مصطلحات مثل "الحكومة" أو "الوزير" أو "الرئيس" في أذهانهم على أنها كيانات تتفوق عليهم علماً ومعرفة وقدرةً وهي بعيدة ولا يمكن الوصول إليها، نظرا لمكانتها الراقية جداً. وبالتالي لا يستوعبون مفهوم "شعب ذي سيادة يختار بحرية من يمثله".

والحقيقة أن هذا التصور موجود في أذهان الكثير من الشعوب، حيث يضعون صورة للحكام دون وعي كشخص مقدس غريب عن الناس، كما لو أنهم ليسوا جزءً من الشعب والمسؤولين كائنات خارقة. وهذه الرؤية ترجع بالسلب على وعي الشعوب وقدرتها على مواجهة ومناهضة الظلم والقهر الذي يعيشونه تحت سلطة الحكام الديكتاتوريين أو الأنظمة العسكرية الاستبدادية.

إن وزراء الحكومة الديمقراطية يُنتخبون بالتصويت الشعبي بحيث يتعين عليهم اداء وظيفة إدارة أصول الدولة، التي هي ملك لجميع المواطنين، في مقابل الحصول على راتب. وبمعنى أصح فإن الحكام هم موظفون لدى الشعب يسهرون على خدمته وتوفير حياة كريمة له وليسوا رؤساء وأباطرة على الشعب. هذا ما يجب على جميع المواطنين الاقتناع به، فهؤلاء المسؤولين ليسوا فوق الشعب بل هم موظفون عموميون. وعبارة الموظف العمومي شائعة بين الجميع ويسمعونها ألف مرة، لكن في الواقع قد فقدت كل معناها، نتيجة لقلب المفاهيم.

فمنطقيا ينبغي أن يكون الرئيس والوزير وجميع وزراء الحكومة هم الذين يخضعون للرقابة الشعبية في إدارة المنافع العامة، من خلال البرلمان. فجلسات مسائلة الحكومة يجب ان تنقل عبر التلفزيون العمومي مباشرة كي يتاح للمواطنين متابعتها من منازلهم على التلفزيون أو عبر الإنترنت. ومنظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة والاعلام يجب ان يتاح لهم الحق في الوصول والحصول على المعلومة، وبالتالي ادارة المال العام تحت مجهر الرقابة والتحقيق لكشف كل شبهة فساد أو محاباة أو ممارسات غير قانونية.

ومن بين النتائج الإيجابية التي ستخلفها هذه اليقظة المواطنية الصارمة هي أولا أن يتقلد المناصب ذات المسؤولية فقد أولئك الذي لديهم الكفاءة العالية والاستعداد للتضحية من أجل الصالح العام وخدمة المجتمع، ثانياً، سيتأكد المواطنون أن المرشحين للحكم لن تكون لهم مصالح شخصية وخفية لأنه في الواقع سيكون من الصعب بالنسبة لهم إخفاء أي تربح من المنصب. ثالثًا، التخلص من مظاهر النفاق والتلاعب، مادام الموظفون الحكوميون خاضعون للرقابة والقضاء العادل فسيلتزمون بالقانون والضوابط المهنية.

فرع حركة رشاد، المدية

نشوة السلطة

للسلطة والسلطان شهوة تعمي العقلاء. يروى أن الوليد ابن عبد الملك، الخليفة الأموي السادس، كان قبل توليه الحكم خلفا لأبيه مشهورا باسم "حمامة المسجد"، قال له الإمام التابعي سعيد بن جبير ذات يوم بعد توليه الحكم: بلغنا أنك تشرب الخمر، فقال الوليد: والدماء أيضا! إنها السلطة تحول الحمائم إلى نسور كاسرة والسناجب إلى ذئاب.

من أجل هذا وجب وضع آليات تسمح بكسر جماح هذه الشهوة الجارفة والجنون السلطوي، فكما يقول المفكر الإنجليزي لورد أكتون "السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة". كما يقول العالم الاجتماعي جون ستفان لوبون "السلطة نشوة تعبث بالرؤوس"، حيث يصبح المصاب بهذا الجنون متجبرا وفي حالات المرض المتقدم متألها على الناس. وقد أوجز القرآن الكريم ذلك من خلال وصف فرعون: "وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى" (القصص 38)، وأورد القرآن قصة مقابلة موسى مع فرعون عشرون مرة كي تترسخ في أذهاننا خطورة السلطة المطلقة.

لا يجب أن نستغرب وصول من بيده السلطة المطلقة من مرحلة الغرور ثم التكبر إلى التأله لأن البقاء في الحكم دون منازع ولا مسائلة تحول السلطة إلى فساد واستبداد حيث يعتقد الحاكم المستبد جازما أن البلاد وكل ما فيها ملك له وساكنيها عبيد له، لا إرادة لهم سوى السمع والطاعة. وبمرور السنين يصبح كل من يُنسب له أو لسلطته المتجبرة، مستبدا صغيرا بدوره، يمارس الظلم والإجرام بترخيص ضمني أو رسمي من السلطة المطلقة.

من أجل تفادي هذا كله والتراكمات المنبثقة عنه، حاولت المجتمعات الإنسانية منذ القدم إدخال مبدأ التداول على السلطة ومسائلة ومحاسبة كل صاحب مسؤولية ومن أهم المبادئ التي وصلت إليها المجتمعات خصوصا الحديثة منها (القرن الثامن عشر) هو مبدأ الفصل بين السلطات الذي يعد عماد النظم الديمقراطية الحالية. أول من تحدث على الثلاث سلطات كما نعرفها اليوم كان مونتسكيو (Montesquieu 1748) في كتابه "روح القانون". حيث تكلم على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ثم أضاف بالزاك (Balzac 1840) مفهوم السلطة الرابعة وهي سلطة الإعلام.

لكن قبل كل هؤلاء أحدث رسول الله(ص) قفزة نوعية عندما هاجر إلى المدينة وبدأ طريقه نحو تأسيس دولة تبنى مفاهيم جديدة لم يكن للمجتمع العربي البدائي في ذلك الوقت علم بها. حيث نجد في صحيفة أو دستور المدينة مصطلحات أساسية لمفاهيم سياسية مثل مفهوم الأمة والقضاء المستقل وغيرها تجسدت بعد ذلك عند الخلفاء الراشدين ليس هنا مجال سرد تفاصيلها. أخيرا من أهم ثمار الفصل بين السلطات هو صيانة الحريات العامة والفردية، لأن الجمع بين السلطات وتركُزها في يد واحدة سيؤدي بالضرورة إلى الاستبداد الذي سيؤدي مباشرة إلى النيل من الحقوق الفردية والجماعية، ودون حرية لا يمكن الانعتاق.

مقياس الضمير والمسؤولية الجماعية بين بوتفليقة والجزائر الجديدة

إن عشرون سنة من حكم بوتفليقة وآله للجزائر وما شهده في نهايته من فساد بلغ ذروته حتى أصبحت رائحته تزكم الأنوف، كاد أن يؤدي إلى انهيار شامل لكيان الدولة الجزائرية. فقد اصرت السلطة الفعلية العسكرية آنذاك على تمرير العهدة الخامسة رغم غياب عبد العزيز بوتفليقة عن الساحة السياسية وعجزه الكلي. تَرَكّز مشروع الخامسة على السعيد بوتفليقة كمنسق أساسي وقائد الأركان السابق القايد صالح ممثلا عن قيادة الجيش وزمرة من الجنرالات ورجال مال الريع المنهوب، والإعلام الموالي الرسمي والخاص والأحزاب والجمعيات التقليدية، التي تنشط جميعها في إطار الدور المسطر لها، سواء كانت في المعارضة أو الموالاة. وكانت الجوقة تنضوي كلها تحت مظلة القوى الخارجية الصغيرة منها والكبيرة المنتفعة من الفساد الهائل.

لقد شهدت البلاد خلال فترة حكم بوتفليقة وفرة مالية نتيجة ارتفاع اسعار البترول إلى مستويات خيالية أكسبت الخزينة العمومية ألف مليار دولار في مدة 15 سنة تقريبا. لكن النظام عجز عن تحويلها إلى استثمارات ونهضة اقتصادية، تحقق تنمية مستدامة وملموسة يعيشها المواطن وتنعكس على حياته بالرفاهية. ذهبت معظم هذه العائدات الضخمة كقروض لزمرة من رجال أعمال مرتبطين بالسلطة ومشاريع بدون جدوى اقتصادية، وأحيانا مشاريع على ورق الغاية منها نهب هذا الريع المالي، ناهيك عن التحويلات غير الشرعية العملة الصعبة في شكل رشاو، وتهرب ضريبي، وتضخيم لفاتورات الاستيراد، والتصدير الوهمي بلغ اكثر من 15 مليار دولار في الفترة ما بين 2013-2004 ، بحسب تقرير للمنظمة العالمية للنزاهة المالية، بواشنطن. أما عن نهب العقار الفلاحي والصناعي فحدث ولا حرج.

تسببت هذه الممارسات الاجرامية في فساد فاحش لم يسبق أن عايشته البلاد منذ طرد الاحتلال الفرنسي من الجزائر، في تجاهل تضحيات الشهداء وامتهان لكرامة الشعب الجزائري، الذي تم تحييده عن صنع قرارته المصيرية منذ استقلال البلاد. إلا أن هذا الشعب العظيم اتخذ قراره بإفشال مشروع العهدة الخامسة بدافع من المسؤولية والضمير الوطني. فكان 22 فيفري 2019 انطلاقة الحراك الشعبي الذي أسقط عهدة العار، وهو مستمر إلى غاية تحقيق مطالبه الشرعية وبناء دولة القانون والحريات الديمقراطية التي يثابر من أجل تحقيقها.

إن أداء قرصان قصر المرادية عبد المجيد تبون، الذي وضع شعار "الجزائر الجديدة" عنواناً لعهدته في إشارة إلى أن كل شيء سيتغير عما كان عليه سلفه، أثبت سوء نيته في التغيير الحقيقي. فالواقع المعيش من اعتقالات واسعة للنشطاء والمدونين، وتكميم للأفواه، وسن لقوانين جائرة تصادر الحريات الفردية والجماعية، ورداءة في التسيير كلها تنبؤ بان مآل عهدة الجزائر الجديدة لن يكون بأفضل حال من عهدات جزائر العزة والكرامة. لذلك على الحراك الشعبي ان يستمر حتى تحقيق دولة القانون والحكم الراشد.

فرع حركة رشاد، باتنة

خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة، 3 أوت 1962

https://youtu.be/LrEqraGyfTE

المال والسلطة من أكثر أدوات التحكم والسيطرة على العباد انتشارا، لكن أخطر ما في ذلك هو اجتماعهما معا في يد واحدة ضمن تحالف مشترك. يستفيد رجال الأعمال النافذون من تمويل لمشاريعهم الضخمة من المال العام، ليس لنجاعتها الاقتصادية وإنما بالنفوذ والوساطة، وساطة جنرال سابق (محمد تواتي) دفعت بنكا عموميا في أواسط التسعينات (البنك الوطني الجزائري) للموافقة على قرض بمبلغ 80 مليون دولار لفائدة رجل الأعمال يسعد رباب (حسب مذكرات رئيس الحكومة الأسبق بلعيد عبد السلام). يستفيد بعض رجال الأعمال عند التقرب إلى السلطة من تغاضيها عن عدم دفعهم الضرائب مسحا أو تأجيلا، أحدهم (إسعد رباب) لم يدفع ضرائب مقدرة بـ 140 مليار سنتيم في أواسط التسعينات بفضل وساطة من جنرال (العربي بلخير) كان يأمر الحكومة بتسهيل أموره (شهادة رئيس الحكومة الأسبق بلعيد عبد السلام).

عندما يحتك صاحب المال برجل السياسة، فهو يخفي أطماعا احتكارية، احتكاك أحدهم (رباب) بالسلطة مكنه من احتكار سوق السكر بنسبة 80% طوال عشرين سنة فأصبح يفرض أسعارا تساوي ضعف سعر السكر في الأسواق العالمية (40 دينار في السوق العالمية 80 دينار في السوق المحلية)، ما كان له أن يمارس الاحتكار لولا رضى السلطة بذلك، ذلك أنه وبمجرد أن اختلف الطرفان سياسيا حتى تقرر كسر الاحتكار وفتح السوق لمستثمرين جدد بزعم حماية المستهلك.

كذلك لم تكن ثروة أحدهم (علي حداد) لترتفع سريعا لولا الصفقات العمومية التي أغدقتها عليه الحكومة (صفقات بقيمة 20 ألف مليار سنتيم في إطار البرنامج التكميلي بين عامي 2005 2009)، إذ حصل سنة 2003 على مشروع الطريق السيار بطول 1720 كلم بالشراكة مع شركات أجنبية وحصل على مشاريع أخرى بالتراضي مع الحكومة على غرار مشروع إنشاء ملعب كرة قدم (تيزي وزو). يتجلى تورط السلطة مع أصحاب المال في تغاضيها عن خطاياهم رغم انكشافها، تظهر تسريبات أن أحد رجال الأعمال (علي حداد) ضخم فواتير وأمضى صفقات بضعف قيمتها الحقيقية (صفقة مع شركة تركية بـ 9,2 مليون دولار بدل 5,5 مليون دولار) واشترى عقارات في الخارج (فندقا في برشلونة الإسبانية بـ 67,6 مليون أورو 1300 مليار سنتيم) رغم أنه لا يملك نشاطا تجاريا في الخارج يدر عليه هذه الأموال، رغم ذلك لا تفتح السلطة تحقيقا في الفضيحة. يتمتع هؤلاء بالحماية مقابل ملء جيوب الساسة، إذ يدعمونهم مثلا في الحملات الانتخابية، بعض رجال الأعمال (بينهم علي حداد) مولوا حملة بوتفليقة سنتي 2009 و 2014، هل كل هذا السخاء دون مقابل؟ لا فقد كان الرجل نفسه منذ سنة 2014 وحتى أواخر مارس 2019 رئيس منتدى رؤساء المؤسسات أكبر تكتل لرجال الأعمال في البلاد.

بالمقابل، يحصل رجال السلطة على ما يريدونه من أموال وامتيازات لهم ولأسرهم نظير تسهيل استثمارات رجال الأعمال، على غرار استفادة عشرات المسؤولين من بطاقات ائتمان (ماستر كارد) من "بنك الخليفة"، حصلوا عليها كهدية (من عبد المؤمن رفيق خليفة) لإنفاقها في سفرياتهم إلى الخارج.

مراد العماري، ابن رئيس الأركان السابق محمد العماري الذي حصل على بطاقة تحوي 250 ألف دولار. وزير الصناعة السابق، عبد السلام بوشوارب، حصل على بطاقة بقيمة 40 ألف دولار، ولم يدفع المبلغ للمصفي. وزير السكن السابق، عبد المجيد تبون، حصل على بطاقة بقيمة 34 ألف دولار، ولم يدفع هو الآخر المبلغ للمصفي حسب وثيقة رسمية مسرّبة من ملف قضية "بنك الخليفة".

تحول أحدهم (عبد المؤمن الخليفة) إلى ملياردير في سنوات قليلة باستثمارات في قطاعات البنوك والنقل الجوي والإعلام والهاتف، لكن سرعان ما أسقطه نظام بوتفليقة بسبب تأييده لبن فليس في رئاسيات 2004 فخسرت خزينة الدولة أكثر من 7.5 مليار دولار، وخسرت مؤسسات ومواطنون أموالهم المودعة في بنك الخليفة المفلس.

اقتحم أحدهم (علي حداد) عالم الصحافة بإنشاء مجمع ("وقت الجزائر") يضم جريدتين وقناتين تلفزيونيتين ("وقت الجزائر" باللغة العربية والفرنسية وقناتي "دزاير" و"دزاير نيوز")، واشترى آخر (محي الدين طحكوت) قناة تلفزيونية (نوميديا نيوز) لإسكاتها حيث دفع 200 مليار سنتيم من أجل ذلك، وكاد رجل أعمال آخر (يسعد رباب) أن يقتني مجمعا إعلاميا (الخبر) بقيمة 400 مليار سنتيم، لكنه منع باستعمال القضاء. هل يستثمر رجال الأعمال كل هذه المبالغ الطائلة في وسائل الإعلام للدفاع عن الحقوق والحريات وإسماع صوت الشعب مثلا؟ بالتأكيد لا، فهم يسعون لتوجيه الإعلام نحو ما تمليه مصالحهم.

من مظاهر تزاوج المال والسلطة أيضا تهافت رجال الأعمال للحصول على مقاعد في البرلمان، يمثل أصحاب المال 17% من مقاعد المجلس الشعبي الوطني و 23% من مقاعد مجلس الأمة وبذلك أصبحوا القوة الثالثة في البرلمان بعد حزبي السلطة. فما حاجة رجل أعمال رأس مال شركاته يعد بالملايير، إلى أجر برلماني زهيد (30 مليون سنتيم)؟ إن لم يكن يبحث عن الحصانة ضد المتابعات القانونية وصفقات عمومية عن طريق العلاقات مع الحكومة، وعدم دفع الضرائب عن نشاطاته التجارية طوال عهدته البرلمانية، وقروض بنكية خارج الأطر القانونية وربما تمرير قرارات وقوانين في صالح رجال الأعمال عبر الهيئة التشريعية. أصحاب الأموال يسعون دائما إلى امتلاك السلطة، كما أن كل ذي سلطة يسعى إلى اكتساب المال، وإذا اجتمع المال والسلطة في يد واحدة فأبشر بالمفاسد المطلقة.

والآن، ألم يحن الوقت للفصل بين المال والسلطة؟

ثلاثة تهدد تبون

يبدو أن عبد المجيد تبون الذي تلازمه عقدة الشرعية، سيبدأ مرحلة العد التنازلي لنهاية حكمه، إذ يحتمل أن تكون نهايتها قبل الأوان، إمّا بالإقالة أو الاستقالة أو بالإسقاط، وهنالك ثلاث عوامل اقتصادية، وصحية، وسياسية ستُعجل برحيله من قصر المرادية. ولعل أولها تدهور الاقتصاد، فالجزائر تعتمد بشكل شبه كلي على مداخيل المحروقات من النفط والغاز الذي يُعتبر عصب اقتصادها، والتي تشهد اليوم انخفاضا شديدا في اسعارها نتيجة أزمة فيروس كورونا وحرب الأسعار التي دارت رحاها بين السعودية وروسيا قبل وصولهما لاتفاق مؤخرا. ومع توقعات الخبراء الذين يستبعدون عودة أسعار النفط لمستويات مرتفعة فان الوضع سيكون عصيبا حقاً. فالجزائر مع سعر 30 و40 دولار لبرميل النفط ستخسر الخزينة مداخيل معتبرة من العملة الصعبة كان يتوقع جنيها. ويصبح معها التوازن المالي في خطر يصعب معه تمويل البرامج التنموية، بل وحتى سد نفقات فاتورة استيراد المواد الأساسية. ومع تراجع تمويل الاستثمارات، خاصة مع ضُعف تدفق رأس المال الأجنبي سيتفاقم عجز الميزانية وميزان المدفوعات، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي وانخفاض أكثر لقيمة الدينار وزيادة التضخم. وهذه العوامل مجتمعة سينتج عنها غلاء المعيشة وزيادة الفقر وارتفاع منسوب الاحتقان الشعبي.

ثانيا، سوء إدارة تبون لأزمة فيروس كورونا. فالتعامل مع هذه الجائحة الصحية وما رافقها من إجراءات حجر صحي وحظر للنشاط الاقتصادي والتجاري دون برامج تكافل اجتماعي بديلة تضمن حدا أدني من الاعانة المادية للطبقات الهشة وتعويضا جزئيا لأصحاب المهن الحرة مما تسبب في جوع حقيقي للكثير من العائلات ناهيك عن الأضرار الاقتصادية التي مست كل القطاعات وخاصة التجارية. هذه كلها أوجه متباينة ومركبة وان كان ظاهرها يبرره بجائحة وباء كورونا المستجد فإنها كشفت في العمق عن ضُعف آليات السياسات العمومية وسوء إدارة حكومة تبون.

لقد كان بإمكان تبون ان يوظف جائحة وباء كورونا المستجد في تحسين صورته المطعون في شرعيتها سياسيا باعتبارها أول أزمة عالمية تمر على حكمه، وذلك بإدارتها بجدية وتعاون مع فعاليات المجتمع المدني الحقيقي من جمعيات خيرية ومبادرات مجتمعية محلية ولكنه بدل من ذلك أطلق يد البوليس السياسي في مطاردة وقمع المبادرات الخيرية المؤثرة، وأفسح المجال للمنظمات الفطرية التي تصبو الى مآربه نفعية وريعية بدل خدمة الصالح العام. هو لم يفعل ذلك، بل بدا وكأنه يتصدق على المواطن المعوز بمنحة مليون سنتيم لا تُغني ولا تُسمن من جوع، والأكثر سخرية هو لجوء حكومته لطلب تبرعات لتسيير أزمة الوباء من المواطنين من خلال فتح حسابين بالعملة الوطنية والأجنبية في وقت فقد فيه الجزائريون الثقة في نظام فاسد أهدر ونهب مليارات من العملة الصعبة طوال عقدين.

ثالثا، هاجس عودة النقاش عن استئناف مسيرات الحراك الشعبي وهو أكثر تهديد سياسي لتبون والنظام العسكري الذي نصبه. لاعتباره القوة الضاغطة، فالعودة المرتقبة للمسيرات والمظاهرات بعد تعليقها بسبب جائحة الكورونا، يتوقع أن تكون أكثر قوة وتنظيماً وزخماً، خاصة أمام غضب الحراكيين من استغلال النظام لوباء كورونا من اجل التضييق أكثر على الحريات والانتقام من نشطاء الحراك والفيسبوك بمتابعتهم قضائياً وسجن العشرات من الأصوات المنادية بالتغيير والدولة المدنية.

إن هذا النظام وممثله تبون لا يملك أية نية حقيقية ولا إرادة سياسية للتغيير وتكريس الديمقراطية والإصغاء لمطالب الشعب بل انه يزداد عدوانية ودكتاتورية. وهذا ما سيضعفه أكثر، لأنه اليوم أمام صحوة شعبية واعية وأقوى من أن تُرضخها المتابعات القضائية والسجون، لأنها تبنت مشروعاً موحداً ومصيرياً وهو الحرية.

فرع حركة رشاد، سكيكدة

18 شهرا سجن نافذة في حق علي شاشو

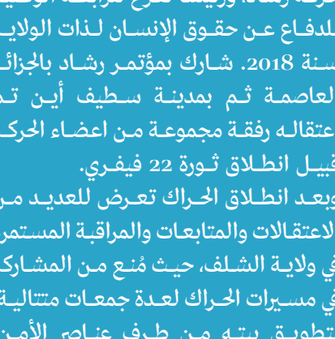

ولد في خريف 1966 بولاية شلف، متزوج وأب لثلاثة أبناء، يمارس مهنة الخط وخدمات الإشهار. يعتبر مناضلا وناشطاً حقوقياً منذ سنة 2012، شارك في نشاطات حركة رشاد كالندوة التاريخية بالمدية، ووقفات أمام البريد المركزي. كما شارك في العديد من الوقفات الاحتجاجية ضد الفساد عبر الوطن، وكذلك دعم النشطاء والمدونين ضد الممارسات التعسفية للنظام. اعتقل علي شاشو عقب مشاركته في مسيرات الحراك في عدة ولايات على غرار الجزائر العاصمة، غليزان، الشلف، البيض وسطيف.

انتخب شاشو رئيسا لفرع ولاية الشلف لحركة رشاد، ورئيسا لفرع للرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان لذات الولاية سنة 2018. شارك بمؤتمر رشاد بالجزائر العاصمة ثم بمدينة سطيف أين تم اعتقاله رفقة مجموعة من اعضاء الحركة قبيل انطلاق ثورة 22 فيفري.

وبعد انطلاق الحراك تعرض للعديد من الاعتقالات والمتابعات والمراقبة المستمرة في ولاية الشلف، حيث مُنع من المشاركة في مسيرات الحراك لعدة جمعات متتالية، بتطويق بيته من طرف عناصر الأمن. اعتقل على شاشو يوم 14 نوفمبر 2019 وأودع السجن، كما تم تفتيش منزله ومصادرة حاسوبه وطابعتين وبعض الأدوات الالكترونية التي يستخدمها في محل عمله. أفرج عليه مؤقتاً يوم 02 جوان 2020 ثم صدر في حقه مؤخراً حكم بـ 18 شهراً سجن نافذة.

فرع حركة رشاد، الشلف

تصميم و تنفيذ مجموعات الحراك ببروكسل و لندن
مع مشاركة أعضاء من حركة رشاد

UN SEUL HEROS
LE PEUPLE

عام من الحراك

2020-02-22 | 2019-02-22

عام من الشعارات السياسية

تم تصميم هذه الخريطة بـ 150 شعارا
ردّدها المتظاهرون في الجزائر خلال مظاهرات عام كامل من الحراك